



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

التنبؤات الاقتصادية الربعية الربع الثالث 2025



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
آب 2025



© آب، 2025.
جميع الحقوق محفوظة.
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2025. تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية - الربع الثالث 2025.
لجميع المراسلات، يرجى التواصل على العنوان التالي:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452
محافظة رام الله والبيرة - فلسطين
هاتف: 2-241 5251 (+ 970)
فاكس: 2-241 5310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

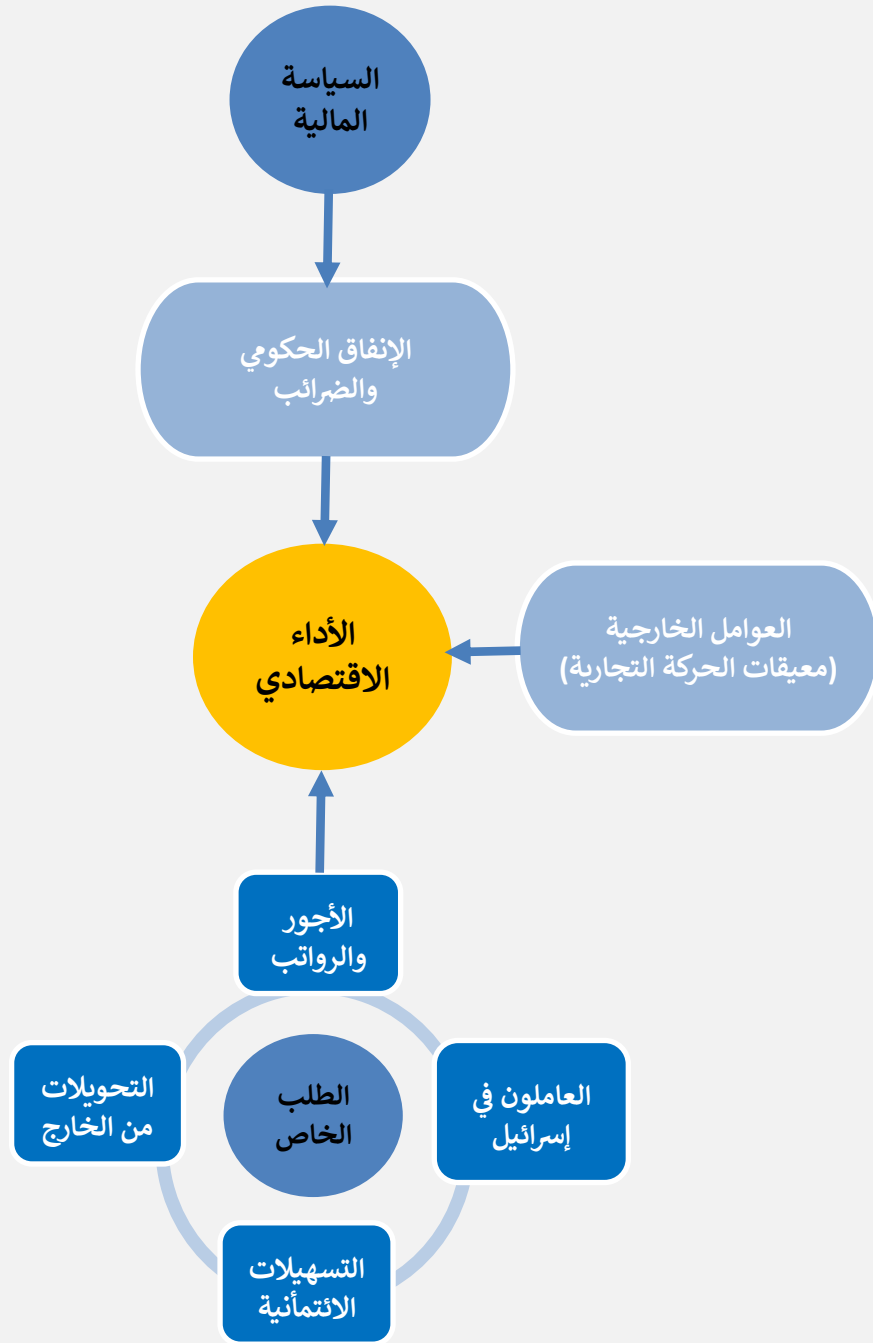
الملخص التنفيذي

يُقدّم هذا التقرير تحليلاً لتوقعات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2025، استناداً إلى أحدث التطورات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وانعكاساتها المباشرة على مؤشرات النمو والنشاط الاقتصادي ضمن سيناريو الأساس. وقد استندت هذه التقديرات إلى تحليل شامل لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية، في ظل بيئة محلية تتسم بعدم الاستقرار واستمرار التداخل بين الأزمات الإنسانية والسياسية.

وتعكس تنبؤات هذا الربع تراجعاً عاماً في ديناميكيات الاقتصاد الفلسطيني، مدفوعاً بتجدد العمليات العسكرية في قطاع غزة وتعثر المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، الأمر الذي أبقى القطاع في حالة شلل شبه تام. وفي الضفة الغربية، استمرت القيود المشددة على حركة الأفراد والبضائع، بالتوازي مع أزمة فائض الشيكل، وتباطؤ التسهيلات الائتمانية، وانخفاض التحويلات الخارجية، لا سيما إلى غزة. وعلى صعيد المالية العامة، تواصلت الضغوط المالية نتيجة استمرار الاقتطاعات من أموال المقاصة، وتراجع الإيرادات المحلية، في ظل غياب استجابة دولية فعالة لسد فجوة التمويل.

فعلى مستوى النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى نحو 1.7% خلال الربع الثالث 2025، مقارنة مع 4.3% في الربع الثاني، و9.1% في الربع الأول. ويُشير هذا التباطؤ إلى استمرار حالة الجمود الاقتصادي، بدلاً من تعافٍ فعلي. فعلى مستوى الطلب، يُتوقع أن ينخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 3.0% نتيجة لتراجع الدخل وضعف التحويلات، في حين يُسجل الاستهلاك الحكومي انخفاضاً بنسبة 2.8% بفعل الضغوط المالية. كما تراجع الاستثمار الكلي بنسبة 0.7%، في ظل غياب استثمارات توسعية جديدة. وعلى الرغم من نمو الصادرات بنسبة 5.0%، فإن انخفاض الواردات بنسبة 8.5% ساهم في تسجيل مساهمة سالبة لصافي التصدير، بلغت -15.6% من الناتج المحلي، في ظل انكماش الطلب الكلي وتراجع القدرة الشرائية. أما من ناحية العرض، فقد اقتصر النمو على عدد محدود من القطاعات، أبرزها: الزراعة (11.8%)، والتجارة (7.1%)، والصناعة (6.1%). أما على مستوى التضخم، فمن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 42.3% خلال الربع الثالث، مقارنة مع 45.3% في الربع الثاني، مما يعكس بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة للغاية. ويُعزى هذا المستوى من التضخم إلى استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، والنقص الحاد في المعروض من السلع، واضطرابات سلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف الوقود والمواد الغذائية. وتدل هذه المعطيات على استمرار اختلال التوازن بين العرض والطلب، في ظل محدودية أدوات التدخل المحلية، الأمر الذي يُبقي الأسعار في مستويات خارجة عن السيطرة.

أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي الفلسطيني



المصدر: إعداد فريق البحث في سلطة النقد.

المحتويات

iii.....	الملخص التنفيذي
1	المستجدات والآفاق الاقتصادية العالمية
3	المستجدات الاقتصادية الإقليمية
6	المستجدات الاقتصادية المحلية
7	1. تقديرات النمو في الربع الثاني 2025
8	2. التنبؤات الاقتصادية للربع الثالث 2025
9	أ) معدل النمو
12	ب) معدل التضخم
16.....	الملحق: التنبؤات الاقتصادية خلال أرباع العام 2025

المستجدات والآفاق الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2024 تعافياً تدريجياً من تبعات الأزمات المتراكمة التي مر بها في الفترات السابقة، حيث ساهم التراجع النسبي في معدلات التضخم واستقرار أسواق العمل في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية. غير أن هذا التعافي بقي هشاً، إذ دخل الاقتصاد العالمي في العام 2025 مرحلة جديدة من التوتر والضبابية. فقد أطلقت الولايات المتحدة، منذ الربع الأول من العام،

جدول 1: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصادات الرئيسية (نسبة مئوية %)

البيان	2024			2025		*2026
	2024	*2025	2025	Q2**	Q3**	*2026
الاقتصاد العالمي	3.3	2.8	--	--	--	3.0
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.4	--	--	--	1.5
الولايات المتحدة	2.8	1.8	2.0	1.7	1.7	1.7
منطقة اليورو	0.9	0.8	0.7	0.9	0.9	1.2
اليابان	0.1	0.6	1.2	0.3	0.6	0.6
الاقتصادات النامية والصاعدة	4.3	3.7	--	--	--	3.9
الصين	5.0	4.0	5.4	5.4	5.4	4.0
الهند	6.5	6.2	7.1	7.2	7.2	6.2
روسيا	4.1	1.5	1.8	1.2	1.2	0.9
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2.4	3.0	--	--	--	3.5

* توقعات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2025.

** توقعات قاعدة بيانات Trading Economic

موجة من الرسوم الجمركية التي استهدفت معظم شركائها التجاريين، مما أدى إلى ردود فعل مماثلة من قبل دول عدة، أبرزها الصين، والاتحاد الأوروبي، وكندا. وقد ساهمت هذه التوترات في تعميق حالة عدم اليقين بشأن

مستقبل النظام التجاري العالمي، وزادت من المخاوف المرتبطة بتباطؤ اقتصادي واسع النطاق.

وتشير التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد تباطؤاً ملحوظاً خلال العام 2025، إذ يُتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 2.8% مقارنة مع 3.3% في العام 2024، مع تحسن محدود يُتوقع أن يصل إلى 3.0% في العام 2026⁽¹⁾. وتُعد هذه المستويات دون المتوسطات المسجلة قبل جائحة كوفيد-19، مما يعكس التأثيرات السلبية للتوترات التجارية وضعف ثقة المستثمرين والمستهلكين. فقد أدت الإجراءات الحمائية والردود المتبادلة إلى تعطيل التدفقات التجارية، وإضعاف التوقعات المرتبطة بالاستهلاك والاستثمار.

على صعيد **الاقتصادات المتقدمة**، يُتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى 1.4% في العام 2025 مقارنة مع 1.8% في العام السابق، مع تعافٍ جزئي إلى 1.5% في العام 2026. ففي الولايات المتحدة، التي كانت محركاً رئيسياً للتعافي العالمي ما بعد الجائحة، يُتوقع أن يتباطأ النمو إلى 1.8%، مدفوعاً بتراجع الاستهلاك الخاص وتداعيات السياسات التجارية الجديدة على بيئة الأعمال والاستثمار. أما منطقة اليورو، فمن المتوقع أن تواصل أداءها الضعيف، بمعدل نمو لا يتجاوز 0.8%، نتيجة انخفاض إنفاق الأسر، واستمرار ارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع النشاط الصناعي في الدول الصناعية الكبرى. وفي المقابل، قد تستفيد

(1) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2025.

بعض الاقتصادات ضمن التكتل، مثل إسبانيا، من عوامل داخلية إيجابية تدعم تحقيق معدلات نمو أعلى نسبياً. كما يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الياباني نمواً بنحو 0.6%، مدفوعاً بتحسّن نسبي في الأجور والطلب المحلي، رغم التحديات الخارجية القائمة.

أما **الاقتصادات الصاعدة والنامية**، فتبدو أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية. فبعد أن سجلت نمواً بلغ 4.3% في العام 2024، يُتوقع أن يتراجع إلى 3.7% في العام 2025، مع تحسّن طفيف محتمل في العام 2026. ويُعزى هذا التباطؤ جزئياً إلى الأداء المتواضع **للاقتصاد الصيني**، الذي يواجه تداعيات مستمرة لأزمة القطاع العقاري، وضعف إنفاق المستهلكين، إذ يُتوقع أن يتراجع نموه إلى 4.0% رغم السياسات التحفيزية المتخذة، والتي تُقيد فعاليتها التوترات التجارية المستمرة مع الولايات المتحدة. أما **الهند**، والتي لا تزال في موقع متقدم ضمن الاقتصادات الأسرع نمواً، فستتأثر أيضاً بالتقلبات العالمية، إذ يُتوقع تراجع نموها إلى 6.2%. في حين يُرجح أن يشهد **الاقتصاد الروسي** تراجعاً حاداً في النمو إلى 1.5%، نتيجة استمرار القيود الاقتصادية الداخلية والخارجية، مع احتمالات لمزيد من التباطؤ في العام 2026.

وفي **منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، يُتوقع أن تسجل بعض الدول نمواً نسبياً يصل إلى 3.0% في العام 2025، مدفوعة باستقرار نسبي في أسعار النفط وتحسّن نسبي في بيئة الصادرات، رغم استمرار المخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية ومحدودية التنوع الاقتصادي في العديد من هذه الدول.

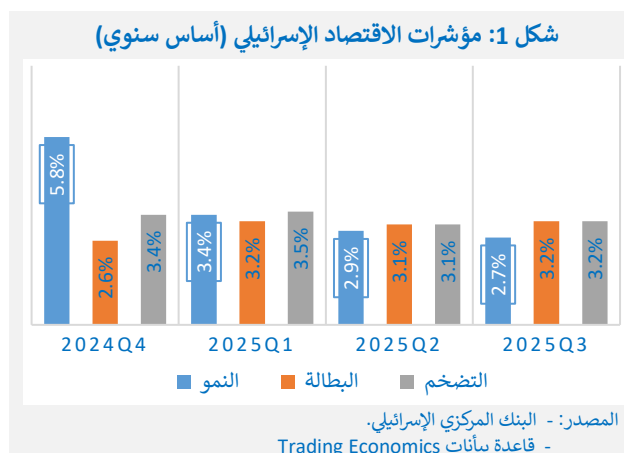
أما على صعيد الأسعار، فقد بلغ معدل **التضخم العالمي** نحو 5.7% في عام 2024، مدفوعاً بارتفاع أسعار الخدمات والسلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والطاقة. ويُتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى 4.3% في العام 2025، ثم إلى 3.6% في العام 2026، مع تفاوت ملحوظ بين الدول. إذ من المرجح أن تبقى الضغوط التضخمية مرتفعة في بعض الاقتصادات المتقدمة، بينما قد تنخفض بوتيرة أسرع في الدول النامية، نتيجة ضعف الطلب المحلي وتشديد السياسات النقدية.

وفي ظل هذه البيئة العالمية المتقلبة، تزداد التحديات أمام صانعي السياسات الاقتصادية. فقد بات الحيز المتاح للتدخلات النقدية والمالية أكثر ضيقاً، في ظل ارتفاع مستويات الدين العام، وتزايد هشاشة الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول النامية. كما أن تصاعد عدم اليقين المرتبط بالسياسات التجارية والنزاعات الجيوسياسية يُسهم في إضعاف توقعات النمو، ويهدد الاستقرار المالي، ويُنتج بيئة عالمية يصعب التنبؤ باتجاهاتها في الأمد القريب.

المستجدات الاقتصادية الإقليمية

تباينت التطورات الاقتصادية في دول المنطقة خلال العام 2025، تبعاً لدرجة تأثر كل منها بالمتغيرات العالمية والداخلية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، وتداعيات الأوضاع الأمنية، والسياسات الاقتصادية المتبعة.

فعلى مستوى **الاقتصاد الإسرائيلي**، تُشير التقديرات إلى أن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ تدريجي خلال العام 2025، في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة وتباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي. فقد انخفض معدل النمو السنوي إلى نحو 2.7% في الربع الثالث من العام، مقارنة مع 2.9% في الربع الثاني، متأثراً



بضعف الاستهلاك المحلي وغياب محفزات مالية جديدة نتيجة السياسات المالية التقشفية. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى 3.2%، بينما يستقر التضخم عند 3.2%، مدفوعاً باستمرار الضغوط على أسعار الغذاء والوقود واضطرابات سلاسل التوريد، لا سيما في ظل القيود المفروضة على دخول العمالة الفلسطينية.

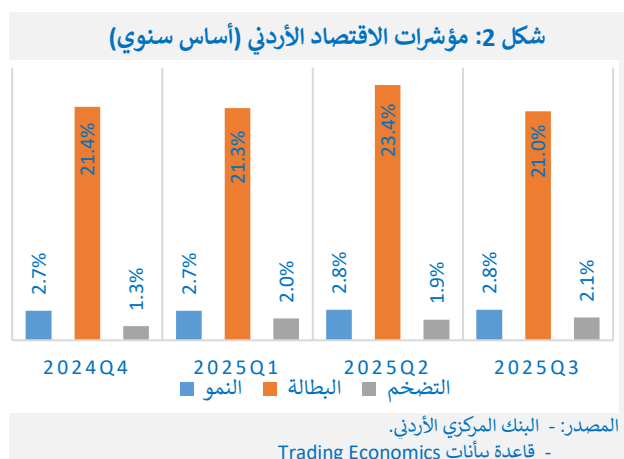
وخلال الربع الثاني، بلغ النمو الاقتصادي 2.9%، مقارنة مع 3.4% في الربع الأول، مما يعكس تراجع الزخم الذي تحقق إثر اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت. وسجلت البطالة حينها تراجعاً طفيفاً إلى 3.1%، بينما انخفض معدل التضخم إلى 3.1% نتيجة ضعف الاستهلاك وتراجع اختناقات سلاسل الإمداد. أما في الربع الأول، فقد بلغ النمو 3.4% بعد أن سجل 5.8% في الربع الأخير من العام 2024، بدعم من تحسن نسبي في بيئة الأعمال وعودة بعض جنود الاحتياط إلى سوق العمل، بينما ارتفعت البطالة إلى 3.2%، وبلغ التضخم 3.5% نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنقل.

وتعكس هذه المؤشرات دخول الاقتصاد الإسرائيلي في دورة تباطؤ واضحة، تتسم بارتفاع نسبي في معدلات البطالة واستمرار الضغوط التضخمية، بما يعكس حالة من عدم اليقين في بيئة الأعمال وتراجع القدرة الشرائية.

وعلى صعيد السياسة المالية، يتوقع بنك إسرائيل أن يبلغ العجز المالي نحو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025، مع استقرار الدين العام عند 70% من الناتج، مدفوعاً بزيادة الإنفاق العسكري

وتراجع الإيرادات الضريبية. وتُعد المخاطر الجيوسياسية والتجارية من أبرز التحديات التي قد تُعيق قدرة الاقتصاد على استعادة زخمه. ومع ذلك، يُرجح أن يبلغ النمو السنوي 3.3% في العام 2025، و4.6% في العام 2026، بدعم من تعافي الاستثمار والصادرات وزيادة النشاط في قطاع البناء، مع افتراض تحسن البيئة الأمنية وضبط الاختلالات المالية⁽²⁾.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني، فيُظهر البيانات أداءً مستقرًا نسبيًا خلال العام 2025، مدعومًا بمرونة



نسبية في الاقتصاد الكلي، وتقدم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وتحسن مناخ الاستثمار. ففي الربع الثالث، يُتوقع أن يسجل معدل نمو يبلغ 2.8%، وهو المستوى ذاته المسجل في الربع الثاني، بدعم من استمرار نشاط القطاعات الإنتاجية، وارتفاع التحويلات من العاملين في الخارج، إلى جانب زيادة التسهيلات الائتمانية.

وفي المقابل، يُتوقع أن ينخفض معدل البطالة إلى 21% في الربع الثالث، وهو أدنى مستوى خلال العام، في حين يستقر معدل التضخم عند 2.1% بفعل الضغوط الموسمية على أسعار الغذاء والخدمات. أما في الربع الثاني، فقد بلغ معدل البطالة 23.4%، مما يعكس استمرار التحديات في سوق العمل، رغم تحسن الأداء في بعض القطاعات. وسجل التضخم حينها 1.9% نتيجة استقرار أسعار الطاقة والسلع الأساسية⁽³⁾.

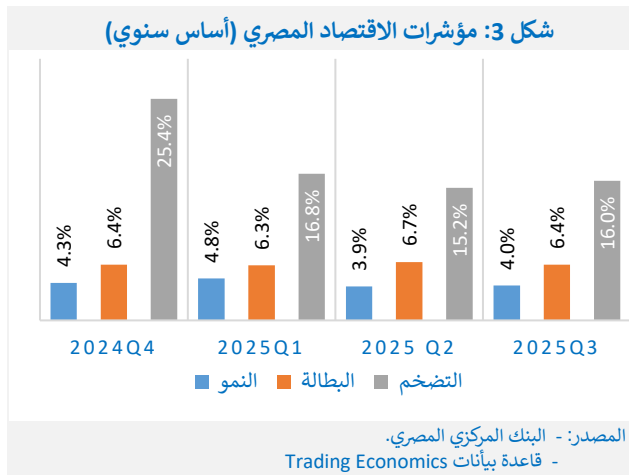
وفي الربع الأول، نما الاقتصاد بنسبة 2.7%، مستفيداً من تحسن قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى دور الصادرات والدخل السياحي في دعم النمو. كما استقرت الاحتياطات الأجنبية عند 22.8 مليار دولار، بينما بقي التضخم ضمن حدود آمنة عند 2.0%، وظلت البطالة مرتفعة عند 21.3%.

⁽²⁾ Bank of Israel, Research Department Staff Forecast, July 2025.

⁽³⁾ وفقاً لتوقعات موقع Trading Economics.

وتُعزز هذه المؤشرات التوقعات السنوية لصندوق النقد الدولي، التي ترجح تحقيق معدل نمو يبلغ 2.7% لعام 2025⁽⁴⁾، شريطة استمرار الاستقرار السياسي، وتعزيز الدعم الدولي، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري.

من ناحية أخرى، أظهر **الاقتصاد المصري** مؤشرات إيجابية خلال العام 2025، رغم التحديات الهيكلية المستمرة. ففي الربع الثالث، يُتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 4.0%، مدعوماً بتعافي الصادرات وزيادة الاستثمارات الخاصة، التي باتت تشكل أكثر من 62% من إجمالي الاستثمارات، بحسب بيانات وزارة



التخطيط. ومن المرجح أن يتراجع معدل البطالة إلى 6.4%، بينما يُتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 16.0% بفعل الضغوط الموسمية على أسعار الغذاء والطاقة.

وفي الربع الثاني، تباطأ النمو بشكل طفيف إلى 3.9%، بينما ارتفعت البطالة إلى 6.7%، مما يعكس استمرار الضغوط على سوق العمل.

ومع ذلك، واصل التضخم تراجعته إلى 15.2% نتيجة التشديد النقدي واستقرار سعر الصرف، إضافة إلى تحسن أداء القطاعات القابلة للتصدير، مثل الصناعات التحويلية والملابس الجاهزة.

أما في الربع الأول، فقد سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 4.8%، وهو الأعلى منذ ثلاث سنوات، مقارنة مع 4.3% في الربع الأخير من العام 2024. وجاء هذا النمو مدفوعاً بتحسين ملحوظ في قطاعات السياحة (23%)، والصناعات التحويلية غير البترولية (16%)، والاتصالات (14.7%). كما ساهم صافي التصدير بمعدل 2.7 نقطة مئوية في النمو، وسط انخفاض في الواردات. ورافق ذلك تراجع التضخم السنوي إلى 16.8% مقارنة مع 25.4% في الربع السابق، مع استقرار معدل البطالة عند 6.3%.

ورغم التحسن الملحوظ، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك تراجع الاستثمار العام بنسبة 45.6% في بعض الفصول، وتباطؤ قطاع الصناعات الاستخراجية، واستمرار الانكماش في إيرادات قناة السويس بنسبة 23.1%. وتسعى الحكومة إلى تقليص الاعتماد على القطاعات الريفية، وتعزيز الصناعة المحلية، وتوطين سلاسل الإنتاج.

⁽⁴⁾ صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي الصادر عن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمتعلق بالمراجعة الثانية لبرنامج الأردن المدعوم بتسهيل الصندوق الممدد، 10 تشرين أول 2024. وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2025

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو السنوي في مصر 4.1% خلال العام 2025، مقارنة مع 2.7% في العام 2024، مدعوماً بتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتحسن البيئة الاستثمارية، واستمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بما يعزز مناعة الاقتصاد الكلي وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية.

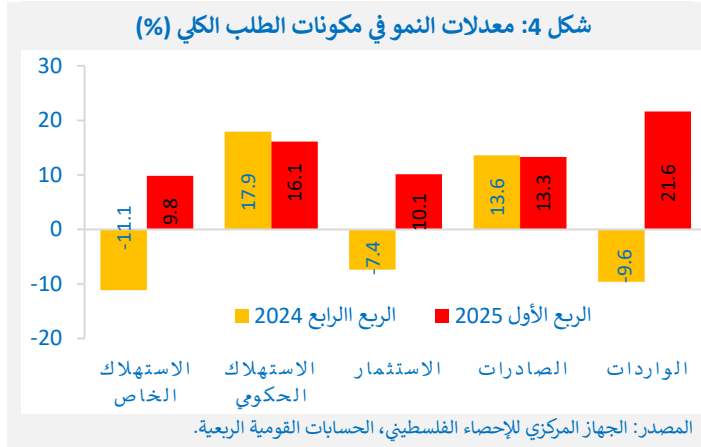
المستجدات الاقتصادية المحلية

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً سنوياً بنسبة 9.1% خلال الربع الأول من العام 2025، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024. ورغم أن هذه الزيادة توحى بتحسين في الأداء الاقتصادي، فإن تفسيرها يتطلب النظر في عاملين رئيسيين ساهما في تحقيق هذا النمو.

فمن جهة، يعود الجزء الأكبر من هذا النمو إلى تأثير القاعدة المنخفضة (Low base effect)، إذ إن الربع الأول من العام 2024 كان من أسوأ الأرباح اقتصادياً منذ سنوات، حيث انكمش الناتج المحلي بنسبة 34.9% نتيجة العدوان الإسرائيلي المكثف على قطاع غزة، وما تبعه من شلل شبه كامل في الأنشطة الاقتصادية في كل من غزة والضفة الغربية. وبالتالي، فإن الارتفاع المسجل في الربع الأول 2025 يعكس في معظمه تعافياً إحصائياً أكثر منه تعافياً اقتصادياً فعلياً.

ومن جهة ثانية، فقد شهد قطاع غزة خلال هذا الربع تحسناً نسبياً في بعض الأنشطة الاقتصادية الأساسية، خصوصاً في الزراعة والتجارة والخدمات، بالتزامن مع دخول المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. هذا الاتفاق أتاح هامشاً محدوداً للحركة الاقتصادية، وسهّل تدفق بعض السلع والمساعدات الإنسانية، مما خفّف من الضغوط التضخمية وحفّز الاستهلاك المحلي نسبياً.

كما انعكست أجواء التهيدة بشكل إيجابي على الضفة الغربية، إذ سادت درجة من الاستقرار النسبي ساهمت في تحفيز النشاط الاقتصادي في قطاعات التجارة والخدمات. ومع ذلك، يبقى هذا التحسن هشاً، خاصة في غزة، التي لا تزال تعاني من دمار واسع للبنية التحتية وقيود شديدة على الحركة والتجارة. إلى جانب ما تواجهه الحكومة الفلسطينية من أزمة حادة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة، واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، وضعف المساعدات الخارجية، مما قيد قدرتها على تنفيذ سياسات تحفيزية أو زيادة الإنفاق العام. وبالتالي، فإن النمو المسجل خلال الربع الأول من العام 2025 يُعد إلى حد كبير نتيجة لتحسن تقني ناتج عن المقارنة مع ربع كارثي، مع مساهمة جزئية محدودة للهدنة في دعم بعض القطاعات. ولا تزال مؤشرات التعافي الشامل غائبة في ظل استمرار التحديات المالية والأمنية.



وفي ضوء هذه المعطيات، تُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، كما في الشكل (4)، نمواً إيجابياً في معظم مكونات الطلب الكلي خلال الربع الأول من 2025، مقارنة بانكماشات واسعة في الربع الأخير من العام 2024. فقد ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 9.8%، نتيجة تعافٍ نسبي في الطلب في الضفة الغربية

وتحسن مؤقت في القدرة الشرائية لبعض الأسر، مدعوماً بدخول المساعدات وتراجع الأسعار خلال بدء الهدنة. كما سجل الاستهلاك الحكومي نمواً بنسبة 16.1%، استمراراً لنهج الإنفاق الحكومي الطارئ على الخدمات الأساسية وبرامج الدعم الاجتماعي، رغم القيود المفروضة على التمويل. أما الاستثمار الإجمالي، فقد نما بنسبة 10.1%، وهو ما يعكس تحركاً جزئياً في الضفة الغربية، خصوصاً في قطاعي الإنشاءات والصناعة، في حين لا تزال غزة في حالة جمود استثماري كامل.

وفي جانب التجارة الخارجية، فقد حافظت الصادرات على وتيرة نمو قوية بنسبة 13.3%، قريبة من معدلات النمو في الربع السابق (13.6%)، مما يشير إلى تحسن محدود في أداء القطاعات القابلة للتصدير. وفي المقابل، سجلت الواردات ارتفاعاً كبيراً بنسبة 21.6%، مقارنة مع انخفاض بلغ 9.6% في الربع السابق، مما يعكس تحسناً في الطلب المحلي وزيادة تدفق السلع، لكنه أدى إلى اتساع العجز التجاري وتراجع مساهمة صافي التصدير في النمو.

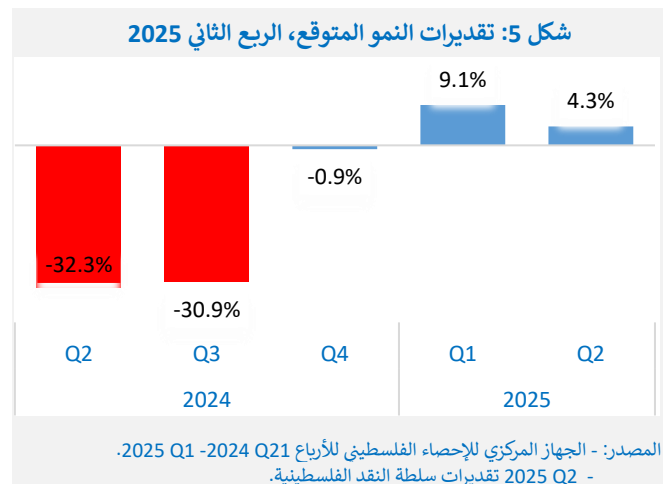
وبصورة عامة، تُشير البيانات إلى أن النمو المسجل في الربع الأول من العام 2025 يعكس تعافياً جزئياً وغير متوازن، تغلب عليه تأثيرات ظرفية وإحصائية أكثر من كونه نتاجاً لتحسن اقتصادي هيكلي. ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يفتقر إلى بنية متينة قادرة على دعم نمو مستدام، في ظل استمرار هشاشة البيئة الأمنية، وتدهور الأوضاع المالية، وصعوبة إعادة تنشيط القطاعات المتضررة، لا سيما في قطاع غزة.

1. تقديرات النمو في الربع الثاني 2025

تشير التقديرات الصادرة عن سلطة النقد إلى تباطؤ ملحوظ في وتيرة النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً سنوياً بنسبة 4.3%،

مقارنة مع 9.1% في الربع الأول من العام نفسه. ولا يُعزى هذا التراجع إلى حركة تصحيحية طبيعية بعد الأداء القوي في بداية العام، بل يعكس بوضوح هشاشة التعافي واستمرار القيود الهيكلية التي تكبل الاقتصاد الفلسطيني.

ويرتبط هذا التباطؤ في المقام الأول بتصاعد التحديات في الضفة الغربية، إذ أدى تشديد القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع، واستمرار منع دخول أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل داخل إسرائيل، إلى تقويض النشاطين الإنتاجي والتجاري. كما ساهمت الأزمة المالية التي تواجهها السلطة



الفلسطينية، نتيجة استمرار الاقتطاعات من أموال المقاصة والانخفاض الحاد في الإيرادات المحلية، في إضعاف قدرة الحكومة على تمويل النفقات الجارية وضخ السيولة اللازمة لتحفيز الاقتصاد.

أما في قطاع غزة، فرغم دخول المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ

مطلع العام، فقد شهد الربع الثاني استئنافاً جزئياً للعمليات العسكرية، مما حدّ من فرص التعافي. ومع ذلك، يبقى التأثير الكلي لاقتصاد غزة محدوداً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نظراً لصغر حجمه النسبي.

وبالتالي، فإن التباطؤ الاقتصادي المسجل في الربع الثاني يُعزى بالدرجة الأولى إلى التدهور المتواصل في بيئة الأعمال والاستثمار في الضفة الغربية، وتآكل الحيز المالي المتاح للحكومة، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي. وتؤكد هذه المعطيات أن النمو المرتفع المسجل في بداية العام لم يكن مستداماً، بل ارتكز على عوامل مؤقتة سرعان ما تلاشت، مما يبرز مجدداً ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود في وجه الصدمات دون إجراء إصلاحات هيكلية وتوفير مصادر تمويل مستقرة.

2. التنبؤات الاقتصادية للربع الثالث 2025

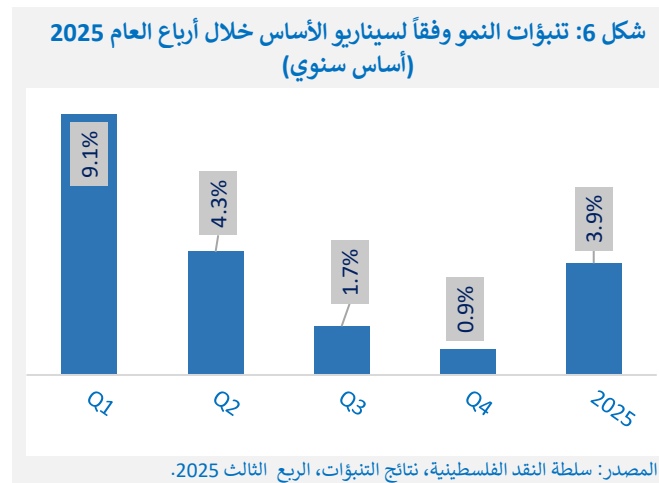
تضمنت التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن سلطة النقد تقييماً لآفاق النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في إطار سيناريو الأساس، إضافة إلى تحليل للتقلبات والمخاطر المحتملة ضمن سيناريوهين بديلين: أحدهما متفائل والآخر متشائم، وذلك بهدف استشراف التأثيرات الإيجابية أو السلبية التي قد تطرأ على الأداء الاقتصادي في الأجل القصير. وقد استندت هذه التنبؤات إلى نماذج اقتصادية متقدمة طورتها

سلطة النقد، أبرزها نماذج الصيغة المختزلة ونماذج البرمجة المالية⁽⁵⁾، التي تأخذ في الاعتبار مجموعة من المؤشرات الكلية على جانبي العرض والطلب.

وتُعدّ حالة عدم اليقين المرتفعة التي تكتنف البيئة الاقتصادية في فلسطين من العوامل الرئيسة التي تؤثر على دقة وموثوقية التوقعات الاقتصادية. وتزداد هذه الضبابية في ظل تجدد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واستئناف العمليات العسكرية نتيجة تعثر تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، إلى جانب تصاعد التوترات الأمنية والسياسية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على معدلات الاستهلاك والاستثمار.

أ) معدل النمو

تشير تقديرات سلطة النقد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيشهد مزيداً من التباطؤ خلال الربع الثالث من



العام 2025، مع تسجيل معدل نمو سنوي لا يتجاوز 1.7%⁽⁶⁾، مقارنة مع 4.3% في الربع الثاني، و9.1% في الربع الأول من العام ذاته. ويعكس هذا التراجع الحاد هشاشة التعافي واستمرار الضغوط المركبة التي تعرقل الأداء الاقتصادي، وفي مقدمتها استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته متعددة الأبعاد، إلى جانب تفاقم الأزمة

المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية وتقلص الحيز المالي المتاح لتغطية الإنفاق الجاري والخدمات الأساسية.

كما يفاقم من الوضع استمرار القيود على حركة الأفراد والبضائع في الضفة الغربية، وأزمة فائض الشيكال الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق شحن الشيكال الإسرائيلي إلى إسرائيل لأسباب سياسية، وهو ما أضر بقطاعات التجزئة والخدمات والأنشطة النقدية غير الرسمية⁽⁷⁾، وفاقم أزمة السيولة داخل

⁽⁵⁾ للمزيد حول هذه النماذج يرجى الرجوع إلى أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps.

⁽⁶⁾ استندت بعض هذه الافتراضات على تقديرات إحصائية (الوسط الحسابي للمؤشرات) وبعضها الآخر على معطيات ومعلومات متاحة.

⁽⁷⁾ الأنشطة النقدية غير الرسمية تشير إلى المعاملات الاقتصادية التي تُجرى خارج النظام المصرفي، وتشمل البيع في الأسواق الشعبية، وأعمال المياومة، والخدمات المقدمة نقداً، وهي تعتمد على توفر السيولة (الشيكال الكاش) مما يجعلها شديدة التأثر بأزمة فائض الشيكال والقيود على شحنه.

الأسواق. وتواجه الشركات الفلسطينية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، تحديات مزدوجة نتيجة الركود المحلي، وتباطؤ التسهيلات الائتمانية، وضعف الطلب الاستهلاكي والاستثماري، في ظل استمرار القيود الإسرائيلية على التحويلات والمعايير.

كما يتأثر الأداء الاقتصادي سلباً بتشديد القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع في الضفة الغربية، وأزمة فائض الشيكال الناتجة عن القيود الإسرائيلية على ترحيل العملة إلى البنوك الإسرائيلية، مما أضر بقطاعي التجزئة والخدمات، وأدى إلى تفاقم أزمة السيولة النقدية داخل السوق. وتواجه الشركات الفلسطينية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، بيئة تشغيلية صعبة نتيجة تراجع الطلب المحلي، وتباطؤ التسهيلات الائتمانية، واستمرار القيود المفروضة على التحويلات المالية والمعايير.

وفقاً لسيناريو الأساس، تتوقع سلطة النقد تباطؤ وتيرة النمو خلال الربع الثالث من العام 2025 نتيجة مجموعة من العوامل والافتراضات التي تعكس الواقع الميداني والمالي، أبرزها:

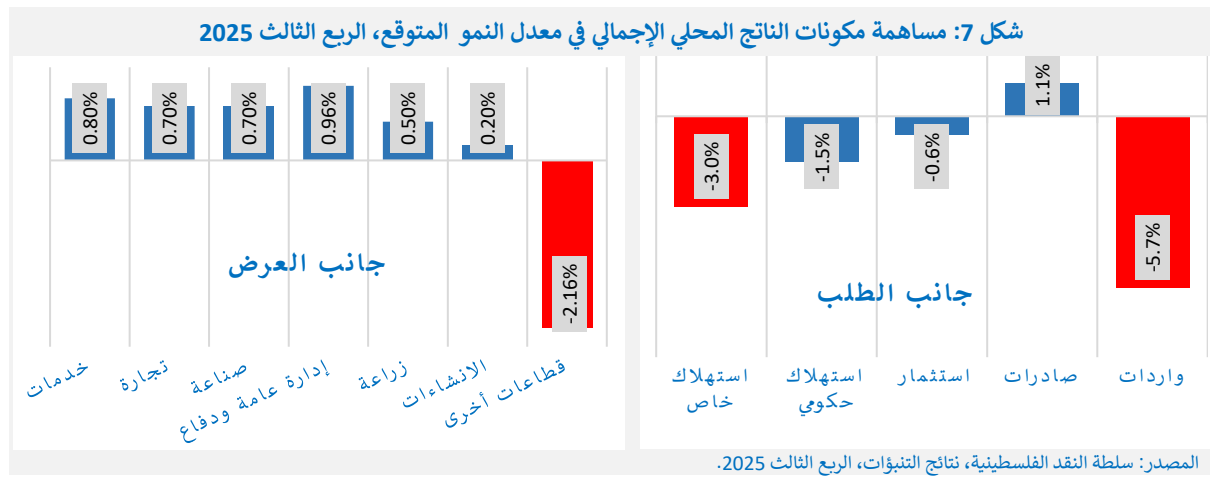
وفي إطار سيناريو الأساس، تتوقع سلطة النقد أن يستمر التباطؤ في النمو استناداً إلى مجموعة من العوامل والافتراضات التي تعكس واقع الحال في الاقتصاد الفلسطيني، وأبرزها:

- استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتعثّر المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار.
- تواصل القيود على دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل في إسرائيل.
- تباطؤ النشاط الاقتصادي داخل إسرائيل وتشديد القيود التجارية، بما يحد من فرص التصدير والنمو.
- استمرار الاقتطاعات من أموال المقاصة وتراجع المساعدات والمنح الخارجية، مما يزيد من الضغوط على الإنفاق العام.
- تباطؤ نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص.
- انخفاض التحويلات المالية إلى قطاع غزة، مما ينعكس سلباً الاستهلاك والاستثمار.

وتُظهر البيانات أن التباطؤ في النمو الاقتصادي يعكس بدرجة كبيرة ضعفاً في مكونات الطلب المحلي. فمن المتوقع أن ينخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 3.0%، نتيجة تراجع الدخول، وانخفاض فرص العمل، وضعف التحويلات، مما أدى إلى انكماش الإنفاق الأسري، لا سيما في قطاع غزة. كذلك، يُتوقع أن ينخفض الاستهلاك الحكومي بنسبة 2.8%، بسبب الأزمة المالية المستمرة وتراجع الإنفاق التشغيلي،

رغم محاولات الحكومة الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات. أما الاستثمار الكلي فقد سجل تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.7%، في ظل غياب بيئة استثمارية محفزة واستمرار حالة عدم اليقين.

وعلى الرغم من التراجع في النشاط المحلي، فقد سجلت الصادرات نمواً بنسبة 5.0%، مدفوعة بتحسين محدود في الطلب الخارجي على بعض السلع، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتعويض الانكماش المحلي، خاصة مع انخفاض الواردات بنسبة 8.5% نتيجة ضعف الطلب، وتراجع القدرة الشرائية، واستمرار القيود على المعابر. وتشير هذه التطورات إلى استمرار التراجع في حركة التجارة الخارجية، وتأثيرها بعوامل هيكلية وأمنية واقتصادية متعددة.



في المقابل، شهدت الصادرات زيادة بنسبة 5.0%، مدفوعة بتحسين جزئي في الطلب الخارجي لبعض المنتجات، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتعويض تراجع النشاط المحلي، خاصة مع انخفاض الواردات بنسبة 8.5%، نتيجة تراجع الطلب المحلي، وضعف القدرة الشرائية، وتشديد القيود على المعابر. وتشير هذه التطورات إلى استمرار التباطؤ في حركة التبادل التجاري، وتأثر الاقتصاد بعوامل خارجية وداخلية ضاغطة، تقلل من فعالية قنوات التجارة والاستثمار.

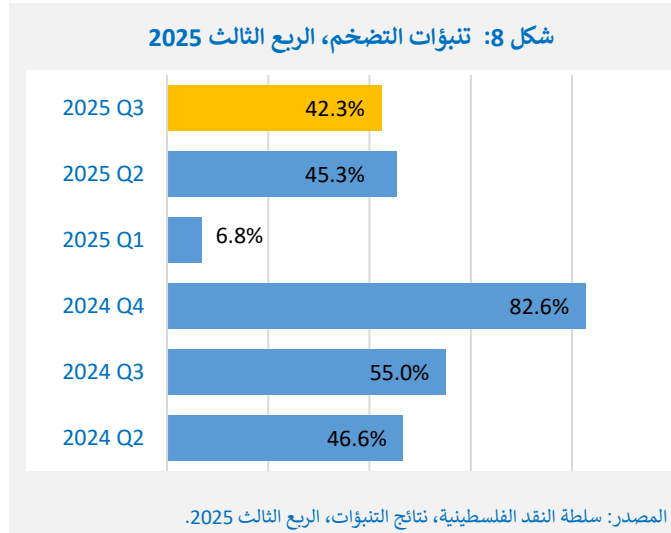
أما من جانب العرض الكلي، فقد جاء النمو من عدد محدود من القطاعات الإنتاجية والخدمية، أبرزها قطاع الزراعة، الذي نما بنسبة 11.8% بفضل تحسن موسمي وتوفر نسبي في مستلزمات الإنتاج. تلاه قطاع التجارة (جملة وتجزئة)، الذي حقق نمواً بنسبة 7.1% نتيجة تحسن نسبي في الحركة التجارية، ثم قطاع الصناعة بنسبة 6.1% مدفوعاً بنشاط محدود في المصانع المحلية، قطاع النقل والتخزين بنحو 5.1% نتيجة تحسن نسبي في الحركة والتنقل بين المدن. كما سجل قطاع الإدارة العامة والدفاع

نمواً بنسبة 4.4% نتيجة استمرار عمل المؤسسات الحكومية، في حين حقق قطاع الإنشاءات نمواً محدوداً بنسبة 1.7% نتيجة استكمال مشاريع قائمة، دون بدء مشاريع جديدة.

وبوجه عام، تعكس هذه التقديرات استمرار حالة الركود والجمود المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2025، في ظل غياب ديناميكيات تحفيز حقيقية، وتفاقم القيود السياسية والمالية، وتراجع الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الفاعلة.

ب) معدل التضخم

شهد معدل التضخم في فلسطين ارتفاعاً حاداً خلال الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 45.3% على أساس سنوي، مقارنة مع 6.8% في الربع الأول من العام ذاته. ويعكس هذا التصاعد الحاد عودة قوية للضغوط التضخمية بعد فترة من التباطؤ النسبي، نتيجة التدهور المتسارع في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، لا سيما في قطاع غزة.



وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة مباشرة لتجدد العدوان الإسرائيلي على القطاع، وما صاحبه من تشديد شامل للحصار، ومنع دخول السلع الأساسية، وتعطيل عمل المعابر، مما أسفر عن انهيار سلاسل الإمداد وارتفاع كبير في تكاليف الغذاء والدواء. وقد أدت ندرة المعروض إلى

ارتفاعات حادة في أسعار السلع الأساسية، في ظل تفاقم مؤشرات المجاعة ونقص الدواء، وتوقف شبه كامل لحركة الأسواق النظامية. ولا يُعزى هذا الارتفاع إلى عوامل فنية أو ظرفية، بل يعكس اختلالات هيكلية عميقة في جانبي العرض والطلب، في سياق بيئة اقتصادية مضطربة ومحدودة القدرة على التكيف أو التعافي الذاتي.

وتتوقع سلطة النقد استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة خلال الربع الثالث من العام 2025، ليبليغ نحو 42.3% على أساس سنوي. ورغم هذا الانخفاض الطفيف مقارنة بالربع السابق، إلا أنه لا يُشير إلى تحسن جوهري، بل يعكس استقراراً مؤقتاً عند مستوى مرتفع جداً للأسعار، في ظل استمرار العدوان على غزة، وتعطل سلاسل الإمداد، وتشديد القيود على حركة السلع، إلى جانب تفاقم أزمة النقد وتراجع العرض المحلي في الضفة الغربية، وامتداد آثار الاضطرابات الإقليمية.

تحليل المخاطر/الصدمات على النمو والتضخم

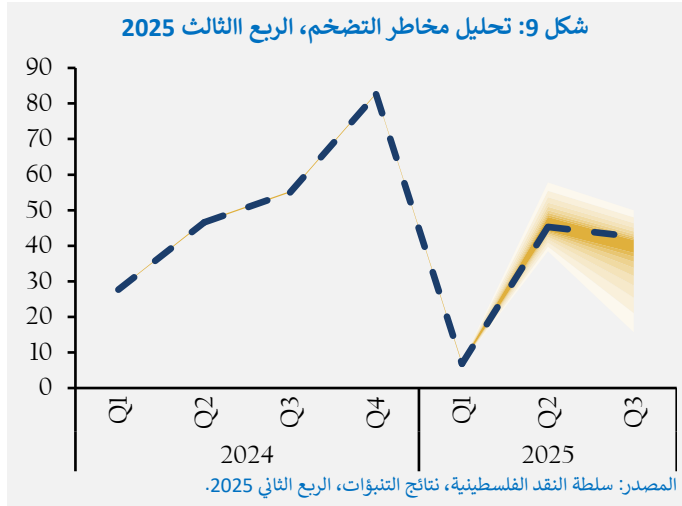
تتضمن التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن سلطة النقد تحليلاً لعدد من الصدمات والمخاطر المحتملة، سواء كانت إيجابية أم سلبية، التي قد تؤثر على المسارات المتوقعة للنمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الأجل القصير. ويهدف هذا التحليل إلى تقييم درجة عدم اليقين المحيطة بالتنبؤات الأساسية، وتحديد مدى هشاشة البيئة الاقتصادية أمام التطورات المفاجئة. ويعرض الجدول التالي أبرز هذه الصدمات المحتملة وتداعياتها المتوقعة على النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام 2025، مع الإشارة إلى اتجاه الأثر (سلباً أو إيجاباً) وشدة التأثير وفقاً للمعطيات الراهنة.

التداعيات المحتملة على		الصدمة
التضخم	النمو	
السيناريو المتفائل		
استقرار أو تراجع الأسعار نتيجة لتحسين تدفق السلع.	تحسن في النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع، وزيادة في التحويلات المالية، وزيادة الطلب المحلي.	توقف العمليات العسكرية، وزيادة أعداد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل
استقرار أو تراجع الأسعار نتيجة لانسياب التجارة.	زيادة في حجم التجارة، وتعزيز الطلب المحلي، وتحسن قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها.	تحسن العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وتخفيف القيود على حركة التجارة
استقرار أو انخفاض في الأسعار نتيجة توفر السلع الأساسية.	ارتفاع في الإنفاق الحكومي، وتعزيز النمو من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وزيادة الطلب المحلي.	زيادة الدعم الدولي أو تدفق استثمارات جديدة
من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 15.7% على أساس سنوي.	من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 10.8%	
السيناريو المتشائم		
ضغوط تضخمية ناجمة عن تراجع المعروض من السلع.	تدهور إضافي في اقتصاد قطاع غزة، وإنكماش متسارع في اقتصاد الضفة الغربية.	اتساع رقعة العمليات العسكرية، وتراجع أعداد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل
ارتفاع كبير في الأسعار نتيجة ضعف المعروض.	تباطؤ في النشاط التجاري، وتراجع في الطلب المحلي، مع تفاقم التحديات الاقتصادية.	تدهور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وزيادة القيود على التجارة
تراجع القدرة على الاستيراد، وارتفاع حاد في الأسعار.	تقليص في الإنفاق الحكومي، وتزايد الضغوط على الاقتصاد في ظل ضعف الطلب.	انخفاض الدعم الخارجي وتراجع المساعدات الدولية
من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 59.6% على أساس سنوي.	من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنحو 4.2% على أساس سنوي	

وفي ضوء التطورات الاقتصادية والإنسانية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، تبقى توقعات التضخم خلال المرحلة المقبلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمآلات الأوضاع في قطاع غزة، ولا سيما بمصير اتفاق وقف إطلاق النار وإمكانية التوصل إلى تسوية تُفضي إلى إعادة فتح المعابر وضمان تدفق السلع والمساعدات الإنسانية بشكل منتظم. ففي حال استقرار الوضع الأمني واستمرار فتح المعابر بصورة

متواصلة، يُتوقع أن يشهد السوق المحلي تراجعاً ملحوظاً في مستويات الأسعار، مدفوعاً بتحسين تدفقات الإمدادات وتلاشي أوجه النقص الحاد في السلع الغذائية والطبية والاحتياجات الأساسية، الأمر الذي من شأنه أن يُخفف من الضغوط التضخمية على المدى القصير.

وفي المقابل، فإن تعثر جهود التهدئة واستمرار العدوان الإسرائيلي من شأنه أن يُبقي الأوضاع الاقتصادية



والإنسانية في حالة تدهور متفاقمة. وفي ظل استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والمساعدات، يُتوقع حدوث اختلالات أعمق بين العرض والطلب، مما يُفاقم من الضغوط التضخمية ويُعيدّها إلى مستويات قياسية، خاصة في ظل محدودية القدرات الإنتاجية المحلية، وارتفاع الاعتماد على الواردات الخارجية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وتُضاف إلى ذلك التأثيرات الخارجية المتعلقة باتجاهات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وتكاليف الشحن والنقل، والتي تُعد من العوامل الحاسمة في تحديد أسعار السلع في السوق المحلي، بالنظر إلى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بسلاسل الإمداد الدولية، وضعف البدائل المحلية.

وتُظهر تقديرات سلطة النقد، ضمن سيناريو الأساس، استمرار معدلات التضخم المرتفعة خلال الربع الثالث من العام 2025، مع تأثرها الواضح بمسار العوامل سالفة الذكر⁽⁸⁾. ففي حال ارتفاع تكلفة الواردات وتجاوز الإنفاق الاستهلاكي التوقعات، فقد يصل معدل التضخم إلى نحو 59.6%. أما إذا تراجعت هذه التكاليف وانخفض مستوى الاستهلاك نتيجة للقيود المفروضة وتدهور القدرة الشرائية، فقد ينخفض معدل التضخم إلى نحو 15.7%. ويُبرز هذا التباين حجم الهشاشة السعرية ومدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالمتغيرات الميدانية والمالية.

وبناءً على ما سبق، يتضح من المعطيات الراهنة أن الاقتصاد الفلسطيني يمر بمرحلة بالغة التعقيد، تعكس تداخل الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية. فقد أدى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما صاحبه من دمار

(8) تم افتراض تغير المؤشرات المشار إليها بقيمة "أنحراف معياري واحد" بالارتفاع أو الانخفاض عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس.

واسع، وإغلاق المعابر، وتوقف شبه كامل للأنشطة الاقتصادية، إلى اختلالات حادة في جانبي العرض والطلب، وارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم، إضافة إلى تراجع القدرة الإنتاجية، لاسيما في القطاعين الصناعي والخدماتي. أما في الضفة الغربية، فتستمر التحديات الاقتصادية نتيجة أزمة فائض الشيكل، وتباطؤ الدورة النقدية، وتقييد الحركة والتجارة، فضلاً عن الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة بفعل الاقتطاعات من أموال المقاصة وتراجع المنح والمساعدات الخارجية.

ورغم تسجيل بعض مؤشرات التحسن في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من العام 2025، فإن هذا التحسن يُعزى بالدرجة الأولى إلى أثر "القاعدة المنخفضة" في العام 2024، ولا يعكس تعافياً حقيقياً في النشاط الاقتصادي. كما تشير توقعات سلطة النقد للربعين الثاني والثالث من العام 2025 إلى تباطؤ في النمو، واستمرار الاتجاه التصاعدي في معدلات التضخم، بما يعكس هشاشة الأوضاع الاقتصادية واستمرار المخاطر المحيطة بها.

وتؤكد هذه التطورات أن مستقبل الاقتصاد الفلسطيني سيبقى مرهوناً بالتغيرات السياسية والأمنية، إذ تظل فرص التعافي محدودة في ظل غياب تهدئة شاملة، وإعادة فتح المعابر، وتدفق السلع والمساعدات. كما أن تحقيق استقرار الأسعار وتحفيز النمو يتطلبان تدخلات شاملة على مستوى السياسات المالية والنقدية، إلى جانب توفير دعم خارجي مستقر ومستدام.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى استراتيجية وطنية لتعزيز الصمود الاقتصادي، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتوجيه التمويل نحو مشاريع تعزز الاكتفاء الذاتي، وتحسين قدرة الاقتصاد على التكيف مع الأزمات. كما يجب التركيز على تسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، واستعادة الثقة في البيئة الاستثمارية، لضمان الحد من آثار الصدمات، وبناء قاعدة نمو أكثر تماسكاً واستدامة.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الصمود الاقتصادي، تركز على دعم القطاعات الإنتاجية، وتوجيه التمويل نحو مشاريع تحقق الاكتفاء الذاتي، وتعزز قدرة الاقتصاد على الصمود والتكيف في ظل الأزمات. كما ينبغي العمل على توسيع فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يساهم في تخفيف آثار الصدمات، وبناء قاعدة نمو أكثر تماسكاً واستدامة على المدى المتوسط والطويل.

الملحق: التنبؤات الاقتصادية خلال أرباع العام 2025

(القيمة بالمليون دولار)

2025 ⁽²⁾						2024 ⁽¹⁾		
السيناريو المتشائم تزايد حدة العدوان واتساع نطاقه		السيناريو المتفائل استمرار وفق العدوان		السيناريو الأساس				
نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو	القيمة	
---	---	---	---	9.1	2,824	34.9-	2,589	الربع الأول
---	---	---	---	4.3	2,830	32.3-	2,713	الربع الثاني
4.2-	2,690	10.8	3,110	1.7	2,855	30.9-	2,807	الربع الثالث
6.2-	2,675	13.2	3,225	0.9	2,875	0.9-	2,850	الربع الرابع

المصدر:

(1) بيانات العام 2024، والربع الأول 2025، بيانات فعلية من الحسابات القومية الربعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(2) بيانات الأرباع الثاني والثالث والرابع من العام 2025، تقديرات وتنبؤات فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.